

***Micro- Enterprises Established Through the National Youth
Employment Support Agency (L'ANSEJ) as a Tool to Ease the
Burden of Unemployment in Algeria
Case study of Bechar'Province***

-**Belabed Faiza**¹: Lecturer degree "A", Taheri Mohammed University, Bashar –Algeria.

-**Lemtaouch Latifa**²: Lecturer degree "A", Ahmed Draia University, Adrar- Algeria.

-**Guerrouat younes**³: Lecturer degree "A", Mohammed Boudyaf University, Msila- Algeria.

Received:28/02/2021

Accepted :12/06/2021

Published :20/06/2021

Abstract:

This paper aims to shed light on the role of the micro enterprises and projects in achieving economic development in Algeria through the assessment of its contribution in the alleviation of unemployment. This research concluded that the micro enterprises and its contribution to the alleviation of unemployment is still far from the desired level, although it has witnessed a marked improvement during the last years before the fall of oil prices during the second semester of the year 2014. One of the most important recommendations of this paper is the need to take into account the real status of these projects in terms of the difficulties that limit their development to reach the planned micro and macro objectives.

Key words: Micro-Enterprises; Unemployment; National Agency to Support Youth Employment; Difficulties.

Jel Codes Classification : D02; D25; E24; G21.

1 - **Belabed Faiza**, Algerian- African Economic Integration Laboratory Ahmed Draia University, Adrar- Algeria., b_fayza@yahoo.fr

2 - **Lemtaouch Latifa**, Algerian- African Economic Integration Laboratory Ahmed Draia University, Adrar- Algeria, latifa.adrar@live.fr

3 - **Guerrouat younes**, Laboratory of Economic strategies and policies in algeria , younes.guerrouat@univ-msila.dz

المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كأداة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر، دراسة حالة ولاية بشار

– فائزة بلعابد¹: أستاذة محاضرة "أ"، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر

– لطيفة لمطوش²: أستاذة محاضرة "أ"، جامعة أحمد دراية، أدرار – الجزائر

– قرواط يونس³: أستاذ محاضر أ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

تاريخ النشر: 2021/06/20

تاريخ القبول: 2021/06/12

تاريخ الإرسال: 2021/02/28

ملخص:

إن المشروع الكبير في حاجة للمشروعات المصغرة لأجل تغطية السوق و خلق النسيج المؤسساتي المطلوب لتحقيق أهداف الإنماء الإقتصادي و الإجتماعي أيضا، و على هذا الأساس من الضروري تنشيط حركة المشروعات المصغرة حتى ينجح التكامل الاقتصادي المطلوب بينها وبين المشاريع الكبرى لزيادة التشغيل و تحسين الخدمات وتلبية احتياجات السوق غير المشبعة. تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على دور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تقييم مساهمتها في التخفيف من البطالة. وخلص هذا البحث إلى أن المشروعات متناهية الصغر ومساهمتها في التخفيف من حدة البطالة ما زالت بعيدة عن المستوى المنشود ، رغم أنها شهدت تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الماضية قبل هبوط أسعار النفط في الفصل الثاني من العام 2014. من أهم التوصيات الواردة في هذه الورقة الحاجة إلى مراعاة الوضع الحقيقي لهذه المشاريع من حيث الصعوبات التي تحد من تطورها للوصول إلى الأهداف الجزئية والكلية المخطط لها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات مصغرة، بطالة، وكالة وطنية لدعم تشغيل شباب، صعوبات.

التصنيف JEL : D02 ؛ D25 ؛ E24 ؛ G21

¹ - فائزة بلعابد ، مخبر التكامل الجزائري الافريقي – جامعة احمد دراية – أدرار - الجزائر، b_fayza@yahoo.fr

² - لمطوش لطيفة، مخبر التكامل الجزائري الافريقي – جامعة احمد دراية – أدرار - الجزائر، latifa.adrar@live.fr

³ - قرواط يونس، مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر ، younes.guerrouat@univ-msila.dz

- مقدمة:

تحتل المؤسسات الاقتصادية المصغرة باهتمام عالمي كبير كونها تدعم النمو الإقتصادي وتساهم في رفع مستويات التشغيل. فقد أثبتت الكثير من التجارب الدولية الأوروبية والآسيوية وحتى العربية على أن التقدم الإقتصادي يعتمد إلى حد كبير على نمو و اتساع حركة المشروعات الأصغر حجما بالأخص في قطاع الانتاج، الخدمات والتجارة. وفي وضع الجزائر كان التوجه نحو المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة أمرا حتميا بعدما شهدت البلاد فشلا كبيرا في تسيير المؤسسات الوطنية الكبرى ومسح ديونها وتحمل الدولة اعباء ذلك للحفاظ على مستويات مقبولة من التشغيل ولكن بعد التصحيح الهيكلي والمديونية التي مرت بها الجزائر كان مفروضا على الجزائر التخلي على النهج الاشتراكي تدريجيا وتشجيع الاستثمارات الخاصة لاستيعاب البطالة الناتجة عن تفكيك و خوصصة المؤسسات العمومية الكبرى. وعليه بادرت الجزائر بمباشرة إجراءات قد تخفف من حدة البطالة في شكل مخطط وطني لمكافحة البطالة لكل من فئة البطالين المقبلين على العمل لأول مرة (بطالة الإدماج) وفئة العمال المسرحين من مناصبهم بفعل الخوصصة (بطالة إعادة الإدماج)، وبرنامج المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المؤدي إلى توفير مناصب شغل دائمة للبطالين إضافة إلى المساعدة المالية والقانونية والتوجيهية التي تقدمها الوكالة لصاحب المؤسسة المصغرة خلال مراحل نشأة المشروع و الإستغلال و التوسع.

فبالرغم من نجاح هذه التجربة الرائدة في الكثير من البلدان غير ان الجزائر مازالت تعاني من عدة عوائق تتعلق بالخيط الخارجي الذي تنشأ فيه هذه المؤسسات وحتى بمحيطها الداخلي وكفاءة مسيرتها، ولدراسة هذا الموضوع في الجزائر تم تناول العلاقة بين انشاء المؤسسات المصغرة وامتصاص البطالة في ولاية بشار بأسلوب تحليلي. وانطلاقا مما سبق يطرح التساؤل التالي:

✓ إلى أي مدى تساهم المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق جهاز (*L'ANSEJ*) في الحد من ظاهرة البطالة

بولاية بشار ؟

تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية التالية:

✓ مساهمة المؤسسات المصغرة في الحد من ظاهرة البطالة مازالت بعيدة عن المطلوب بسبب مناخ الإستثمار غير الملائم.

يعتمد هذه البحث على المنهج التحليلي الوصفي والاستقرائي الاستنباطي لدراسة اشكالية هذا الموضوع. تمت هذه الدراسة لفترة 1997 الى 2017 بولاية بشار الجزائر. تتناول هذه الدراسة عرضا للإطار المفاهيمي لكل من ظاهرة البطالة والمؤسسات المصغرة بصفة عامة و بالجزائر بصفة خاصة، ثم تناقش الدراسة واقع المؤسسات المصغرة من حيث دورها في الحد من البطالة على مستوى ولاية بشار ضمن الإطار الميداني لهذه الدراسة مع محاولة بناء التوصيات الملائمة للفت النظر حول ازالة العراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات، مايسمح بتحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية المنتظرة منها.

I- الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة، البطالة وواقعها بالجزائر:

فيما يلي سيتم تناول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الاقتصادية المصغرة وواقعها في الجزائر الى جانب بعض المفاهيم المتعلقة بالبطالة.

I-1- مفاهيم حول المؤسسة المصغرة

تتعدد تعريفات المشروعات الأصغر حجما بتعدد الزوايا المنظور إليها منها، ومع ذلك فهي تركز على أحد المعايير التالية (عدد العمال، رأس المال المستثمر أو حجم الإستثمار في الأصول الثابتة للمنشأة، أو حجم المبيعات، أو حجم الميزانية السنوية). (الخطيب و الرفاعي ، 2006) ما ينتج عنه تعريف متباينة تبعا لتباين المعيار المختار و حتى البلد الذي يعتمده (نصر المنصور و شوقي ناجي، 2000). تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الاقتصادية المصغرة بأنها عبارة عن وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع السلع والخدمات، و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص كما يعتمد البعض منها على عمال من داخل العائلة، و البعض الآخر يستأجر عمال أو حرفيين خارج العائلة إضافة إلى أن معظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون، كما تستخدم التقنية ذات المستوى المنخفض وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة مع تهيئة فرص عمل غير مستقرة و غالب هذه المؤسسات تدمج في القطاع غير الرسمي (أحمد ، 1996) و بالتالي فالمشروع المصغر يتميز بخصائص من بينها انه يدار من قبل أصحابه بشكل فعال، و يحمل الطابع الشخصي والمسؤولية غير المحدودة لصاحبه إتجاه إلتزامات المشروع للغير كما يشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي ينتمي إليه، و تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي و رأس المال المحدود نسبيا بهدف تحقيق الأرباح، و العلاقة بين العاملين والمالكين قريبة (نصر المنصور و شوقي ناجي، 2000) إضافة إلى أسواقها يكون بها عدد معين من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك المعتادة، إلى جانب عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل والتنظيم المستخدم. بها، كما يوجد بها حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الانجاز و تحقيق الإسم التجاري والشهرة والأرباح مع تحمل المخاطرة، كذلك تملك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق إضافة إلى أخذ القرارات بها يكون بشكل سريع ومرن بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة (فريد راغب، 1999). وعن أنواعها تنقسم إلى المحدودة الحجم لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل، و ذات النمو السريع بهدف تحقيق هذا لأن رأس مالها يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجديدة للأسواق الكبيرة الحجم (محمد صالح و محمد فريد، 2000). و عن الدور الإقتصادي لها يكمن في إتاحة فرص العمل لكل فئات المجتمع مع توفير إحتياجات المشروعات الكبيرة، كما تسمح للعاملين بالقيام بمهام مختلفة وبذلك تتسع خبرتهم ومعارفهم وبالتالي إظهار طاقاتهم الفعالة إضافة إلى تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع (أبو رضوان، 2006)، و في ما يخص أهميتها في الإقتصاد الوطني وقدرتها على التكيف بالمناطق النائية، و بالتالي تثبيت السكان بهذه الأخيرة كما يمكن أن تساهم وبشكل فعال في التنمية الإقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كإجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار وحتى الصادرات إضافة إلى مساهمتها في تحقيق التنمية الإجتماعية إلى جانب تحقيق التكامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (المعهد العربي للتخطيط، 2020).

I-2- الإطار المفاهيمي للبطالة:

تعرف البطالة على انها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة وعند مستويات الأجور السائدة (النجا علي، 2005)، ما يعني ان المجتمع لا يستخدم قوة العمل إستخداما كاملا و بالتالي يمكن التمييز بين بعدين للبطالة الأول عدم الإستخدام الكامل للقوى العاملة، و الثاني عدم الإستخدام الأمثل لها (محمد و عطية ، 1997). و عن أنواع البطالة تتمثل في السافرة (الصريحة) التي بدورها تنقسم إلى (البطالة الإجبارية و

البطالة الاختيارية (النجا علي، 2005)، بحيث الأولى تتضمن الأفراد الذين لا عمل لهم و يرغبون و يبحثون عنه عند مستويات الأجور السائدة (ماهر، 2000) ومن أصنافها البطالة الاحتكاكية السمة الأساسية لها مؤقتة و الاحتكاك في سوق العمل يسمح بوجود الوظيفة المناسبة (الوزاني و الرفاعي، 2000)، والبطالة الهيكلية التي تظهر عندما يكون هناك عدم التوافق بين المهارات المطلوبة و المطروحة، أو عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطوراً (David, Stanley, & Rudiger, 2002)، إلى جانب البطالة الدورية عندما يتعرض الاقتصاد بالأخص الرأسمالي إلى الرواج ثم الإنكماش بصفة دورية مما يؤدي إلى إتساع حجم البطالة (الزواوي، 2004)، وأخيراً البطالة الموسمية وتظهر نتيجة لتذبذب الطلب على قوة العمل الناشئ عن تقلب مواسم العمل و الإنتاج. أما الثانية (الاحتكاكية) تنشأ نتيجة لوجود فئة من القوى العاملة لا ترغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة، و قد تكون هذه الفئة من أصحاب المهارات العالية (ماهر، 2000). والنوع الثاني المقنعة حينما يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم أو دون أن يترتب على وجودهم أي ناتج صافي أو إضافي (النجا علي، 2005).

I-3-واقع المؤسسات المصغرة من حيث دورها في الحد من البطالة بالجزائر

فيما يلي سيتم التعريف بالمؤسسات الاقتصادية المصغرة ووضعتها في الاقتصاد الجزائري

I-3-1-تعريف المشروعات المصغرة.

باشرت الجزائر منذ سنة 1989 مجموعة من البرامج لتسيير البطالة حتى تبقى معدلاتها في الإطار المعقول فمن بين هذه البرامج برنامج إنشاء المؤسسات المصغرة، بهدف تنمية روح المبادرة عند الشباب مع حملهم على إنشاء هذا نوع من المؤسسات التي تتماشى مع آليات السوق، كما يعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لها على المعيار الثلاثي الأبعاد (عدد العمال، رقم الأعمال أو مجموع الميزانية، درجة استقلالية المؤسسة) كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات المصغرة في الجزائر.

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
المؤسسات المصغرة	01 - 09	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري	أقل من 10 مليون دينار جزائري

المصدر: حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات و المؤسسات [PME-PMI] في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، يومي 8-9 أبريل 2002. الأغواط: جامعة عمار ثلجي، بدون صفحات.

صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96-234 الصادر في 20 جويلية 1996 و المرسوم التنفيذي رقم 96/296-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996 (أحمد و فراحي، 2006)، كما أن لها تعريفا حسب ما حدده الإتحاد الأوروبي خلال سنة 1996 و صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000 بأنها مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء، و تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري، و هي حق كل شخص طالب للعمل ويرغب الإستثمار في إنتاج السلع و تقديم الخدمات بصفة فردية أو جماعية و لحسابه الخاص و بكافة قطاعات النشاط الإقتصادي (محمد الهادي، 2002)، وعند العودة إلى القانون رقم 17-02 الصادر بالجريدة الرسمية (العدد 02) يوم 10 يناير 2017 والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ما جاء في المادة رقم (10) لم يتغير تعريف هذه المؤسسات إلا بإضافة عبارة ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري (الجريدة الرسمية، 2017). و في شكل شركة تضامن، أو شركة ذات المسؤولية المحدودة، أو الشركة الوحيدة الأسهم ذات المسؤولية المحدودة (أحمد و فراحي، 2006). يفضل في المؤسسات المصغرة شركة الأموال على شركة التضامن لأن شركة الأموال تمتلك مزايا هامة كإمكانية الحصول على قروض بشكل

أسهل و أسرع، إضافة إلى حياة المؤسسة تكون أكثر إستقرار مع إمكانية إستخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية (عمر ، 1993). ومن أهم خصائصها صغر الحجم و محدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الإقتصادية، وإمكانية تمويلها من طرف الهيئات المكلفة بذلك إلى جانب قلة التدرج الوظيفي مما يساعد على إتخاذ القرار بسهولة (زيدان ، 2002) ، فسهولة تأسيس هذه المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الإقتصاد العائلي. و من أهم أهداف إنشائها إحياء الأنشطة الإقتصادية التي تم التخلي عنها وعلى رأسها الصناعات التقليدية وهذا ما أسس له المرسوم 01-96 المؤرخ في 01/10/1996 والذي حدد قواعد النشاطات التقليدية والحرفية والرسوم التنفيذية رقم 92-10 المؤرخ في 09/01/1992 والمتضمن إحداث غرف جهوية للصناعات التقليدية و الحرفية (محمد ز.، 2003) ، بالإضافة إلى إستحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة أو إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم، إلى جانب مساهمتها في توطن الأنشطة بالمناطق النائية وبالتالي ترقية الثروة المحلية و في تنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات و الضرائب المختلفة، ووسيلة لإدماج القطاع غير المنظم و العائلي (محمد الهادي، المؤسسة المصغرة: المفهوم والدور المرتقب ، 1999) .

I-3-2-واقع المؤسسات المصغرة في تنمية الإقتصاد الجزائري.

يمر إنشاء المؤسسة الاقتصادية المصغرة في الجزائر بعدة مراحل اذ تتمثل أولا في فكرة المشروع وجمع المعلومات و التي بدورها تتضمن عدة خطوات (ميلاد فكرة المشروع، جمع المعلومات على مستوى السوق، تقرير الوسائل الممكن إدخالها في المشروع، جمع المعلومات على مستوى فرع الوكالة، إتخاذ قرار الإستثمار)، وثانيا إيداع الملف عند الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*L'ANSEJ*) التي تتحقق مروراً بالمرحلة التالية (إستخراج الملف الذي يجب دفعه لفرع الوكالة، تحضير الدراسة التكنو اقتصادية و الميزانية التقديرية، تسليم شهادة التأهيل من طرف الوكالة لصاحب المشروع، إيداع الملف عند البنك وتسليم الموافقة البنكية، الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة أو العودة لمصالح الوكالة لوضع الملف، تسليم الامتيازات المتعلقة بمرحلة الإنجاز، إنطلاق المشروع، تسليم الامتيازات المتعلقة بمرحلة الإستغلال، الدخول في مرحلة الاستغلال، توسيع قدرات الإنتاج (الاحتيارية) لتكون آخر مرحلة بعد ذلك المراقبة للمؤسسة المصغرة من طرف الوكالة والتي تقوم بها حتى في حالة إنحياز المشروع المصغر من خلال متابعة إحترام إلتزامات المؤسسة المصغرة والإرسال الدوري للمعطيات المتعلقة بتطورها، بالإضافة إلى دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها مع التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، 2018). فيما يلي سيتم عرض تطور المؤسسات المصغرة وحجم التشغيل الذي توفره في الجزائر خلال الفترة (1997 إلى 2017)، و ذلك من خلال تقسيم هذه الفترة إلى مراحل حسب ما يلي:

I-3-2-1-الفترة الاولى خلال 1998

الجدول رقم (2): مناصب الشغل المحققة بواسطة المؤسسات المصغرة خلال 1998.

نوع المؤسسة	عدد الاجراء	عدد المؤسسات	%	حجم التوظيف	%
مصغرة	01 - 09	148725	93.2%	221975	35%

المصدر: عبد الوهاب شمام. دور الصناعات التقليدية في الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي حول واقع وأفاق الصناعات التقليدية في الجزائر . 20-21 ديسمبر 2003. بشار: المركز الجامعي. بدون صفحات.

يوضح الجدول اعلاه أن عدد مناصب الشغل المحققة بالمؤسسات المصغرة جيد الى حد ما، والتي تتضمن مؤسسات انشأت عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وحتى مؤسسات انشأت بطرق أخرى. فالبيانات المعروضة في هذا الجدول تبين أن هذا النوع من المؤسسات لها دور مميز في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

I-3-2-2- الفترة الثانية خلال 2001

الجدول رقم (3): المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2001/12/31. الوحدة: بالدينار الجزائري.

نوع النشاطات	عدد المشاريع	عدد المشاريع على شكل نسبة مئوية.	عدد مناصب الشغل المحققة	العدد المتوسط للمشتغلين	تكلفة الاستثمار	التكلفة المتوسطة للاستثمار	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة
نقل المسافرين	11648	29.47	29294	3	20372762696	693922.4	739794.82
نقل البضائع	7243	18.27	15499	2	13930605938	898806.76	1923319.89
الخدمات	7333	18.5	22302	3	9559056495	428618.8	1303566.96
الزراعة	4816	12.15	12212	3	6631294570	543014.62	1376292.94
الصناعة التقليدية	4830	12.18	18724	4	8727373518	466106.25	1806909.63
الصناعة بأنواعها	1617	4.08	6420	4	3257606160	507415.29	2014598.74
البناء والأشغال العمومية	914	2.31	4360	5	1645257672	377352.68	1800063.1
المهن الحرة	740	1.87	1939	3	850488895	438622.43	1149309.32
الصيانة	379	0.96	1119	3	469963767	419985.49	1240009.94
الري	46	0.12	203	4	103526644	509983.47	2250579.22
الصيد	40	0.1	196	5	947290565	483314.11	2368239.13
المجموع	39642	100	112268	3	65597665920	584295.31	1654751.68

Source : Lahcene Bouriche . Le chômage et les politiques de l'emploi «Cas de l'Algérie». thèse de magister. Tlemcen : université Abou Bekr Belkaid .année 2003-2004.pp102 .

يلاحظ انشاء 39642 مؤسسة مصغرة موزعة على كل أنحاء التراب الوطني، و على كل أنواع النشاطات الإقتصادية(الصناعية، الخدمائية، الحرفية، البناء والأشغال العمومية وحتى الفلاحية)، وفيما يخص عدد مناصب الشغل التي حققتها قدرت بحوالي 112268 منصب شغل، و عند مقارنة هذا الحجم من مناصب الشغل مع الحجم الإجمالي من مناصب الشغل المحققة بكل القطاعات الإقتصادية المقدّر بحوالي 6228772 منصب شغل (الديوان الوطني للإحصاء) ، تساهم المؤسسات المصغرة بحوالي 1.80 % في هذه الحصيلة الإجمالية وبالتالي مساهمة هذه المشاريع مازالت بعيدة جدا عن تحقيق الهدف المرجو منها خلال هذه الفترة.

I-3-2-3- الفترة الثالثة (2001-2003)

الجدول رقم (4): المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2003/12/31_ الوحدة: بالدينار الجزائري.

عدد المشاريع	عدد المشاريع على شكل نسبة مئوية.	عدد مناصب الشغل المحققة	العدد المتوسط للمشتغلين	تكلفة الاستثمار	قطاع النشاطات
12010	16.76	30069	3	21082736497	نقل المسافرين
10399	14.52	21389	2	20720120614	نقل البضائع
20042	27.98	55735	3	34137088041	الخدمات
9117	12.73	23417	3	17042731970	الفلاحة
10632	14.84	38195	4	20537495220	الحرف
3643	5.09	13412	4	9824958022	الصناعة
2683	3.75	10823	4	6342169909	البناء والأشغال العمومية
31733	2.42	4346	3	2202226753	المهن الحرة .
1023	1.43	2856	3	1500611574	الصيانة
176	0.25	756	4	818586433	الري
180	0.25	830	5	673017632	الصيد
71638	100	201828	3	134881742665	المجموع

Source: lahcene bouriche. le chômage et les politiques de emploi, ouvrage déjà cite, pp103

الجدول أعلاه يوضح عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حوالي 52393 مشروع صغير، وبالمقارنة مع الفترة السابقة عدد المؤسسات المصغرة زاد بحجم أقل حيث قدر بحوالي 12751 مؤسسة مصغرة تم إنشائها في مدة ثلاثة سنوات، في حين تم إنشاء حوالي 39642 مؤسسة مصغرة خلال الفترة السابقة و بنفس المدة، و هذا ما يجعلنا نستنتج بأن هناك تراجع كبير في إنشاءها و نفس الشيء حصل مع مناصب الشغل المحققة من طرفها، و عند مقارنته مع حجم التشغيل الإجمالي المحقق من طرف كل القطاعات الاقتصادية المقدّر بـ 6684056، ساهمت هذه المشاريع بحوالي 1.07% بهذا الحجم الإجمالي و هي نسبة ضئيلة ما يعني مساهمتها في حصيلة التشغيل الإجمالية تتراجع فترة بعد أخرى ، ما يؤكد بأن هذه المشاريع تعاني من عوائق عديدة ومختلفة تحول دون نموها بشكل مطرد قوي.

I-3-2-4- الفترة الرابعة (2003-2006)

الجدول رقم (5): المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 12/31/2006 الوحدة: دينار جزائري.

قطاع النشاطات	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المتوسطة والمصغرة	التكلفة المتوسطة للاستثمار	تكلفة الاستثمار	العدد المتوسط للمشتغلين	عدد مناصب الشغل المحققة	% لعدد المشاريع	عدد المشاريع
الفلاحة	1503557.64	588766.72	9666372063	3	160418	12.27	6429
الحرف	1786325.94	474127.63	12175579624	4	2586	13.01	6816
البناء والأشغال العمومية	1801970.82	421127.87	2726381846	4	6474	2.89	1513
الري	2190355.91	549349.71	170847761	4	311	0.15	78
الصناعة	2045846.48	544538.99	4950948476	4	9092	4.62	242
الصيانة	1215750.01	427029.27	667446753	3	1563	1.05	549
الصيد	1823981.57	473095.22	151390470	4	320	0.16	83
المهن الحرة	1131199.90	444217.28	1277124689	3	2875	2.15	1129
الخدمات	1648653.80	655556.78	55025469251	3	83973	63.70	33376
المجموع	1656930.87	591883.68	86811578933	3	146067	100	52393

Source : www.ansej.org.dz-2006.

حسب معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المحققة ليست بالكبيرة أي بحجم أقل جدا مما كان منتظر منها مما ينعكس سلبا على التخفيف من حدة البطالة، وترجع معظم الدراسات المنجزة بخصوص هذه المشاريع التي بحثنا فيها عن السبب الذي قد يعزى إلى مناخ الإستثمار غير الملائم، مبررة ذلك بإرتفاع أسعار الأراضي إضافة إلى صعوبة كل من الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول المشروع، و على المعلومات الاقتصادية إلى جانب نقص في التمويل الطويل والقصير الأجل بسبب الشروط المعقدة المفروضة على القروض والضمانات (Aicha ، 2006)، كذلك عدم وجود أسواق جديدة وضيق القديمة مع عدم إعتتماد المؤسسات الكبيرة عليها لتكملة نشاطها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المهتمة والمتخصصة بالمؤسسات المصغرة إلى جانب قلة توفر فرص التدريب الجيد و المناسب لإعداد المهتمين بإقامة وإدارة هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال (محمد الهادي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، 2002)

I-3-2-5- الفترة الخامسة (2010-2016)

الجدول رقم (6): حوصلة عامة عن المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2010 الى 2016).

قطاع النشاطات	منذ خلق المشروعات المصغرة الى غاية 2016	2016	2015	2014	2013	2012	2011	منذ خلق المشروعات المصغرة الى غاية 2010
الزراعة والصيد البحري	54615	3479	6862	10487	8225	6705	3686	15171
الحرف والصناعات التقليدية	42621	320	2170	4255	4900	5438	3559	21979
البناء والأشغال العمومية.	32828	1672	3838	5106	4347	4375	3672	9818
الصناعة والصيانة.	33806	2720	4913	6614	3333	3301	2118	10807
الأعمال الحرة .	9456	716	1205	1450	1042	826	569	3648
الخدمات.	194654	2355	4688	12944	21192	45167	29228	79080
المجموع.	367980	11262	23676	40856	43039	85812	42832	140503
المستوى التعليمي.								
التكوين المهني والتمهين.	94792	7451	11979	13737	10675	10469	6920	33561
جامعي.	32552	2001	3024	3539	2964	3371	2906	14747
عدد مناصب الشغل المحققة	878264	22766	51570	93140	96233	129203	92682	3392670
المشروعات الموسعة.	5089	196	256	462	501	627	606	2441
المشاريع الممولة لجنس النساء.	37189	1550	2645	3665	3526	4477	2951	18375

Source: www.ansej.org.dz-2018.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن قطاع الزراعة والصيد البحري عرف نمو جيداً في عدد المؤسسات الجديدة خلال هذه الفترة سنة بعد أخرى إلى غاية سنة 2015، ولكن جراء انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة 2014 إستمر الإنخفاض في عدد المؤسسات الجديدة بحوالي الضعف خلال سنة 2016، و حدث نفس الشيء مع قطاع الحرف والصناعات التقليدية لكن تجدر الإشارة الى أن حجم الزيادة في المشاريع بهذا الأخير كانت أقل من قطاع الزراعة والصيد البحري، الذي خصص له نصيب في برنامج المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) للإنعاش الاقتصادي أي ما يقارب 1000 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الفلاحية والريفية (نظيرة و محمد الامين ، 2013). كما تجدر الإشارة بأن الإنخفاض في حجم إنشاء هذه المؤسسات كان خلال سنة 2013 أي قبل أن تنخفض إيرادات الدولة، وبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد إستفاد من مبلغ مالي قدر بأكثر من 3100 مليار دينار جزائري من برنامج المخطط الخماسي الثاني، مما أدى إلى الزيادة كبيرة في حجم إنشاء هذه المؤسسات خلال سنة 2011 بالمقارنة مع الفترة (1997-2010)، وبالنسبة لقطاع الصناعة والصيانة كذلك حظي هو الآخر بنفس حركة إتجاه قطاع الزراعة والصيد البحري مع الإشارة إلى حجم الزيادة في عدد المشاريع خلال سنة 2011 بالمقارنة مع الفترة (1997-2010) كان يفوق باقي القطاعات الأخرى، وبالنسبة لأخر قطاع من حيث

حجم المؤسسات المصغرة المنشأة هو قطاع الأعمال الحرة مع الإشارة بأنه لم يختلف عن باقي القطاعات الأخرى في حركة الاتجاه، أما القطاع الذي حظي بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر حصة من المؤسسات المصغرة المنشأة خلال هذه الفترة هو قطاع الخدمات والذي يلاحظ إتجاه نحو الإنخفاض خلال سنة 2013 أي قبل إنخفاض إيرادات الدولة الناتج عن إنخفاض أسعار البترول

و في مجال حركة التوظيف بهذه المؤسسات زاد حجم التوظيف بوتيرة متسارعة جدا خلال 2011 و 2012، فخلال هذه السنة الأخيرة تم تحقيق أكبر حجم من المؤسسات المصغرة بالمقارنة مع سنوات هذه الفترة بحوالي 85812 مؤسسة مصغرة خاصة بقطاع الخدمات حوالي 45167 مؤسسة مصغرة، لأن كما هو معلوم من خصائص هذا القطاع يحتاج حجم كبير من اليد العاملة، ثم بدأ بعدها حجم التوظيف في إنخفاض مستمر سنة بعد أخرى بالأخص خلال سنتي 2015 و 2016 لما انخفض حجم المؤسسات المنشأة بكل القطاعات بحكم العلاقة الطردية القائمة بينهما. وتجدد الإشارة بأن هذا الحجم من التوظيف مس الجنسين معا الذكور و الإناث، و ما يدل على ذلك كما هو موضح في الجدول 06 اين حجم المؤسسات المحقق من طرف جنس النساء الذي بلغ الذروة سنة 2012 حوالي 4477 مؤسسة مصغرة.

حظي مستوى التكوين المهني والتمهين بحصة الأسد بالمقارنة مع المستوى الجامعي، لأن أصحاب الشهادات الجامعية يجدون الطلب على شكل وظائف دائمة خاصة من طرف القطاع العام بسوق العمل، ولهذا يتجهون بشكل أكبر لعرض خدماتهم على المؤسسات العمومية و الإقتصادية و حتى الخاصة (الصغيرة والمتوسطة).

أما المشروعات الموسعة حجمها أقل بالمقارنة مع المنشأة، والملاحظ طابع هذه المشاريع الخدمي خاصة قطاع النقل الذي يأخذ حصة الأسد بهذا القطاع كما هو معلوم والذي لا يتطلب التوسعة، ونفس الشيء بالنسبة للمشروعات في قطاع الفلاحة والصيد البحري لأن توسعتها مكلفة جدا. فعند مقارنة حجم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال هذه الفترة والخاصة بكل سنة؛ فهي تفوق الفترات السابقة الخاصة بثلاثة سنوات ونفس الشيء بالنسبة لمناصب الشغل المحققة، لكن تجدد الإشارة بأنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب رغم هذا التحسن الملحوظ. كما أن المأزق المالي الذي وقعت فيه الدولة بسبب انخفاض سعر البترول خلال سنة 2014 أدى إلى تراجعها مرة أخرى، وبالتالي إذا لم تتمكن الدولة من إيجاد حل لهذا المأزق وتأثيره على هذه المؤسسات يمكن التنبؤ لها مستقبلا بأنها سوف تتخلى عن دورها في الحد من البطالة أي الدور الذي أنشئت من أجله.

فمما سبق يتضح ان مساهمة المؤسسات المصغرة في الحد من ظاهرة البطالة لازال بعيد جدا عن تحقيق المستوى المطلوب، بالمقارنة مع حصة التشغيل الإجمالية على المستوى الوطني.

II - واقع المؤسسات المصغرة من حيث دورها في تقليص البطالة على مستوى ولاية بشار:

تدعيما للمحور السابق يتناول هذا المحور دراسة (إحصائية) للمؤسسات المصغرة و مناصب الشغل المحققة بولاية بشار خلال الفترة (1997-2016) لتأكيد، أو نفي فرضية مقالنا من منظور هل نتيجة المحور السابق عامة على كل ولايات الوطن أم البعض منها فقط .

II - 1- مقارنة مناصب الشغل المحققة بالمؤسسات المصغرة مع حصيلة التشغيل الإجمالية.

II - 1- 1- خلال الفترة (1997_1998).

قدر سكان ولاية بشار بنهاية هذه الفترة بحوالي 246.164 نسمة، و حجم الفئة النشيطة قدر بـ 101.715 شخص أي بنسبة 41.32% من عدد السكان الإجمالي للولاية، وحجم التشغيل الإجمالي بحوالي 29.233 منصب شغل موزعة على مناصب الشغل الدائمة بحوالي 19.850 منصب شغل (بالقطاعين العام

والخاص) موزعة بدورها بين كل من الإدارة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل، المالية و الخدمات. ومناصب الشغل الدائمة الجديدة المحققة خلال هذه الفترة والمقدرة بـ 600 منصب جديد، و غير الدائمة بحوالي 9383 منصب شغل موزعة بين التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة AIGI، منحة التضامن الجزائي AFS، برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL، برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل CPE، و حجم البطالة قدر بحوالي 72.482 بطل (DPAT, 1997). أما مجال المؤسسات المصغرة خلال هذه الفترة كانت أول تجربة لها، ورغم ذلك تم قبول من طرف الوكالة حوالي 155 ملف من بين 677 ملف تم إيداعه على مستوى هذه الأخيرة، مما أدى إلى تحقيق حوالي 200 منصب شغل دائم (L'ANSAJ, 2006)، و بالمقارنة مع مناصب الشغل المحققة الجديدة الدائمة الإجمالية و المقدرة بـ 600 منصب شغل، لقد حققت المؤسسات المصغرة حوالي ثلث هذا الحجم الإجمالي أي بنسبة 33.3 بالمائة كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (7): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2007-2008).

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	إيداع الملفات
677	522	155	
%100	%77.10	%22.89	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (8): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة و القطاعات الأخرى).

مناصب الشغل الجديدة الإجمالية	600
مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة	200

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

حجم التشغيل الإجمالي بصفة عامة على مستوى الولاية يعد ضئيلا خلال هذه الفترة، بسبب غلق العديد من المؤسسات جراء تطبيق برامج التعديل الهيكلي إضافة إلى الوضع السياسي والأمني غير المستقر، ما نتج عنه من خسائر مادية و بشرية كلفت الدولة صرف أموال طائلة لتعويضها بدلا من إستثمارها في مشاريع تستقطب اليد العاملة عن العمل، وكذلك مناخ الاستثمار القانوني والإداري وحتى الإقتصادي غير الملائم، مما انعكس بالسلب على جذب الإستثمارات الأجنبية و انجاز المشاريع المحلية مساهم في تقليص عدد المشاريع المصغرة.

II - 1 - 2- خلال سنة (1999).

قدر حجم التشغيل الإجمالي حوالي 29600 منصب شغل موزعة بين الشغل الدائم بحوالي 21000 منصب شغل و غير الدائم بحوالي 9600 منصب شغل، و مناصب الشغل الدائمة الجديدة حوالي 1150 منصب، وحجم البطالة بحوالي 72174 بطل (DAPAT, 1999)، أما المؤسسات المصغرة تم قبول من طرف الوكالة حوالي 102 مشروع صغير من بين 432 ملف تم إيداعه على مستوى هذه الأخيرة، ومناصب الشغل المحققة من طرفها قدرت بحوالي (117) منصب شغل دائم جديد، وبالمقارنة مع الحجم الإجمالي لمناصب الشغل الجديدة والدائمة لقد حققت المؤسسات المصغرة منها حوالي 10.17 بالمائة وهي نسبة ضئيلة جدا كما يعكس الجدول التالي (L'ANSAJ, 2006):

الجدول رقم (9): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال 1999.

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	إيداع الملفات
432	330	102	
%100	%76.38	%23.61	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (10): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة والقطاعات الأخرى خلال 1999).

1150	مناصب الشغل الجديدة الاجمالية
117	مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يلاحظ إرتفاع في حصة التشغيل الإجمالي خلال هذه السنة بالمقارنة مع الفترة السابقة مع إنخفاض حجم البطالة بين هذه السنة و الفترة السابقة، ومساهمة المؤسسات المصغرة في هذا الحجم تقريبا 10%، ما يدل على تأثيرها الإيجابي في الحد من ظاهرة البطالة و على الانطلاقة الجديدة لهذه التجربة رغم صعوبة مناخ الإستثمار .

II - 1 - 3 - خلال سنة (2000).

قدر حجم الفئة النشيطة بحوالي 103.101 شخص، وحجم التشغيل الإجمالي حوالي 75.264 منصب موزعة بين الشغل الدائم بحوالي 35625 منصب شغل تتوزع بدورها على حوالي 19.032 منصب محقق بالقطاع العمومي وحوالي (DPAT, Bulletin Statistique, 2000) 16.593 منصب محقق بالقطاع الخاص ومناصب الشغل الدائمة الجديدة حوالي 14625 منصب شغل، وغير الدائمة بحوالي 39.639 منصب شغل، وحجم البطالة حوالي 27.837 بطال. و فيما يخص إنجاز المشاريع المصغرة تم قبول حوالي 31 مشروع صغير فقط من طرف الوكالة ورفض 120 آخر مما انعكس بالسلب على مناصب الشغل المحققة من خلالها بحيث قدرت بحوالي 52 منصب شغل جديد فقط، (L'ANSAJ, 2006)، وهو حجم ضئيل جدا بالمقارنة مع مناصب الشغل المحققة بالقطاعات الأخرى بحيث حققت المؤسسات المصغرة حوالي 0.35 بالمائة من اجمالي هذه المناصب الدائمة الجديدة، كما هو موضح بالجدول التالية:

الجدول رقم (11): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال 2000.

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	إيداع الملفات
151	120	31	
100%	79.47%	20.53%	النسبة المئوية

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

الجدول رقم (12): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة و القطاعات الأخرى خلال 2000).

14625	مناصب الشغل الجديدة الاجمالية
52	مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

II - 1 - 4 - خلال سنة (2001)

قدرت حجم الفئة النشيطة بحوالي 116.491 شخص، و حصة التشغيل الإجمالي بحوالي 87.368 منصب شغل تتوزع بين الشغل الدائم حوالي 38339 منصب شغل تتوزع بدورها على 22.206 منصب شغل بالقطاع العام، و حوالي 16.133 منصب شغل بالقطاع الخاص، و مناصب الشغل الجديدة والدائمة حوالي 2714 منصب شغل وغير الدائمة حوالي 49029 منصب شغل، و حجم البطالين بحوالي 29123 بطال أي بنسبة مئوية تقدر بـ 25% من عد السكان الإجمالي. وبالنسبة للمؤسسات المصغرة لم يطرأ أي تغيير عن الفترة السابقة لا من ناحية مناصب الشغل المحققة ولا من ناحية عدد المؤسسات، بحيث تم خلق سوى 38 مؤسسة أختيرت من بين 164 ملف تم ايداعه بالوكالة

(L'ANSAJ, 2006). مما أدى إلى خلق حوالي 100 منصب شغل خلال هذه السنة، و هو حجم ضئيل كحجم المؤسسات المصغرة المحقق خلال هذه السنة، وبالمقارنة مع الحجم الإجمالي من مناصب الشغل الدائمة الجديدة فهي تمثل منها ما يقارب 3.68 بالمائة كما هو موضح أدناه.

الجدول رقم (13): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال 2001.

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	
164	126	38	إيداع الملفات
%100	%76.83	%23.17	النسبة المئوية

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

الجدول رقم (14): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة والقطاعات الأخرى خلال 2001).

4625	مناصب الشغل الجديدة الاجمالية
02	مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

II - 1 - 5- خلال سنة (2002).

قدر سكان الولاية خلال هذه السنة بحوالي 243.374 نسمة، و حجم الفئة النشيطة بحوالي 118.621 شخص، و حجم التشغيل الإجمالي حوالي 84.235 منصب شغل موزعة بين الدائمة بحوالي 44.266 تتوزع بدورها بين حوالي 22321 منصب شغل بالقطاع العام و حوالي 21945 منصب شغل بالقطاع الخاص، ومناصب الشغل الدائمة الجديدة حوالي 5927 منصب، وحجم البطالين بحوالي 34.386 بطلال (DPAT, Bulletin statistique, bechar 2002)، و عدد الملفات التي استقبلتها الوكالة حوالي 191 ملف تم القبول منها حوالي 51 ملف فقط ورفض 140 ملف (L'ANSAJ, 2006)، التي ساهمت بخلق حوالي 122 منصب شغل جديد دائم أي حوالي 2.06 بالمائة من الحجم الإجمالي من مناصب الشغل الجديدة والدائمة خلال هذه السنة.

الجدول رقم (15): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال 2002.

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	
191	140	51	إيداع الملفات
%100	%73	%27	النسبة المئوية

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

الجدول رقم (16): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة و القطاعات الأخرى خلال 2002).

927	مناصب الشغل الجديدة الاجمالية
22	مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

II - 1 - 6- خلال سنة (2003).

بلغ عدد السكان بولاية بشار حوالي 251.612 نسمة خلال سنة 2003، و حجم الفئة النشيطة بحوالي 122.661 شخص، و حجم المشتغلين الإجمالي حوالي 75.699 منصب شغل، ومناصب الشغل الجديدة بالقطاع الخاص حوالي 116 منصب، ومناصب الشغل الدائمة الجديدة بحوالي 4105 منصب، وحجم البطالة بحوالي 46962 بطلال (DPAT, Bulletin statistique, Bechar, 2003). كما تم خلق حوالي 39 مؤسسة مصغرة من بين 150

ملف تم إيداعه عند مصالح الوكالة والتي رفض منها 111 ملف مما أدى إلى خلق حوالي 50 منصب شغل جديد (L'ANSAJ, 2006)، أي ما يمثل 1.22 بالمائة من إجمالي مناصب الشغل الجديدة والدائمة المحققة خلال هذه السنة كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (17): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال 2003.

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	ايداع الملفات
150	111	39	
%100	%74	%26	النسبة المئوية

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

الجدول رقم (18): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة و القطاعات الأخرى خلال 2003).

مناصب الشغل الجديدة الاجمالية	4105
مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة	50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

الملاحظ خلال السنوات الأربعة الأخيرة تم قبول حجم قليل من الملفات بالمقارنة مع ما تم استقباله على مستوى الوكالة، و السبب مبلغ الاستثمار المالي (القانوني) المقدّر بـ 04 ملايين دينار جزائري، غير المحقق للربح السريع من وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع و نستدل على هذا القول بمعطيات الجدول الموالي :

الجدول رقم (19): المؤسسات المصغرة الممولة إلى غاية 2001/12/31

القطاعات	الصيانة	الصناعة	بناء واشغال عمومية	المهن الحرّة	النقل البريدي	نقل البضائع	نقل المسافرين	الفلاحة	الحرف	الخدمات
عدد المؤسسات	5	1	9	4	2	58	73	1	27	63
النسبة المئوية	2.05	0.41	3.7	1.64	0.84	23.86	30.04	0.41	11.11	25.9

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

لقد كان إنجاز المؤسسات المصغرة بأكثر من 75% في قطاع الخدمات خاصة (نقل المسافرين ونقل البضائع) ، و 25% تتقاسمها بقية القطاعات الأخرى كون أن الإستثمار في قطاع الخدمات أرباحه سريعة وفي فترة قصيرة جداً، إضافة إلى تردد المستثمر عن النشاط المراد الإستثمار فيه حسب ما أفادنا به مدير الوكالة مما قد يؤدي إلى إلغاء شهادة التأهيل والاستفادة منها.

II - 1 - 7 - خلال سنة (2004).

ارتفع عدد السكان بحيث وصل إلى 258.034 نسمة، و حصيلة الشغل الإجمالي ممثلة بمعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (20): حوصلة عن حجم التشغيل والبطالة خلال سنة 2004

حجم الفئة النشيطة	125766 فرد
حجم التشغيل الإجمالي إلى غاية هذه السنة	89741 منصب شغل
مناصب الشغل الجديدة الدائمة المنشأة خلال هذه السنة	9559 منصب شغل
حجم البطالة	36025 بطال

المصدر: معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

كما تم إنجاز حوالي 149 مؤسسة مصغرة من بين 604 ملف تم إيداعه على مستوى الوكالة، اذ شهدت هذه المؤسسات ارتفاع لم تعرفه من قبل، (L'ANSAJ، 2006) وحدث نفس الشيء مع حجم مناصب الشغل المحققة من طرفها بحيث قدرت بحوالي 300 منصب شغل جديد أي ما يمثل 3.14 بالمائة من الحجم الإجمالي من مناصب الشغل الجديدة المحققة، حسب ما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (21): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال 2004.

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	
604	455	149	إيداع الملفات
%100	%75	%25	النسبة المئوية

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (22): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة والقطاعات الأخرى خلال 2004).

9559	مناصب الشغل الجديدة
300	مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

يمكن تفسير هذا التحسن الملحوظ خلال هذه السنة بالتعديلات التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 2003/09/06، المتمثلة في رفع المبلغ المالي القانوني لإنشاء هذه المشاريع إلى 10 ملايين دينار جزائري، و التعديل المالي الجديد الخاص بالبنوك (بإمكان البنك أن يمنح قرض مالي آخر لصاحب المشروع الصغير، إذا سدد ما يقدر بـ 70% من مبلغ القرض الأول).

II - 1 - 8 - خلال الفترة (2005-2006).

بلغ عدد السكان بولاية بشار خلال هذه الفترة حوالي 262.532 نسمة، و حصيلة الشغل الإجمالي ممثلة بمعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (23): عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية إلى غاية 2006/12/31.

127958 نسمة	حجم الفئة النشطة
107603 منصب شغل	حجم التشغيل الإجمالي إلى غاية هذه السنة
16207 منصب شغل	مناصب الشغل المنشأة الجديدة الدائمة خلال هذه السنة
20355 بطل	حجم البطالة

المصدر: معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

كما تم إنجاز خلال سنة 2005 حوالي 17 مؤسسة مصغرة ومشروع واحد إلى غاية شهر ماي من سنة 2006، من بين 458 ملف تم استقباله من طرف الوكالة، وعن حجم التشغيل تم توظيف حوالي 54 بطل من طرف 18 مؤسسة مصغرة أي حوالي 0.33 من إجمالي مناصب الشغل الجديدة الدائمة والمحققة خلال هذه الفترة (L'ANSAJ، 2006)، كما هو موضح كما يلي:

الجدول رقم (24): الملفات المقبولة والمرفوضة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال (2005-2006).

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات المقبولة	إيداع الملفات
458	440	18	
%100	%96.07	%3.93	النسبة المئوية

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (25): مقارنة مناصب الشغل المحققة الجديدة بين (المؤسسات المصغرة و القطاعات الأخرى خلال 2005_2006).

16207	مناصب الشغل الجديدة
54	مناصب الشغل الجديدة بالمؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب.

بعد التحسن الذي عرفته هذه المشاريع خلال سنة 2004 من حيث حجمها ومناصب الشغل التي حققتها، عرفت تراجع خلال هذه الفترة بسبب مناصب الشغل المحققة على مستوى الإدارة حسب معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (26): حالة استثمارات الوكالة (التمويل الثلاثي) حسب النشاطات من 02/05/1998 إلى غاية 2005/03/31

قطاع نشاط الاستثمار	عدد المؤسسات المنشأة	عدد المشتغلين	مبلغ الاستثمار الاجمالي
الخدمات	64	124	75969158.90
الحرف	35	94	49276653.95
الفلاحة	02	07	8166403.00
النقل	168	347	406136086.40
الاستثمارات الأخرى	20	50	25099342.20
المجموع	289	622	564647644.40

المصدر: فراحي بلحاج و أحمد بوسهمين . مرجع سابق، بدون صفحات.

حظي قطاع الخدمات خاصة النقل البري بحصة الأسد من المشاريع المصغرة المحققة، بسبب البنوك الممولة التي تجذب هذا النوع من المشاريع (خاصة النقل بأنواعه) لأن أرباحه مضمونة، و مبلغ القرض الممنوح أيضا مضمون و في الفترة المحددة.

II - 1 - 9 - خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (27): المشاريع الممولة خلال (2007-2017).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المشاريع	01	05	82	42	39	58	36	86	3	2	6

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يلاحظ أن حركة عدد المشاريع المحققة بولاية بشار خلال هذه الفترة مر بثلاثة مراحل متباينة، الأولى خلال الفترة (2007-2010) كان حجمها يتذبذب بين الإنخفاض و الإرتفاع مع زيادة حجمها بشكل واضح خلال سنتي 2009 و 2010 عن سنتي 2007 و 2008 وهذا يعود الى تغير قيمة الإستثمار المالية القانونية المحددة، و نسبة المساهمة (الشخصية، الوكالة، البنوك) في حالة التمويل الثنائي و الثلاثي.

تغيرت نسبة المساهمة الشخصية ففي حالة التمويل الثلاثي حيث بعد أن كانت 5 و10 بالمائة إنخفضت إلى 1 و2 بالمائة، إضافة إلى ارتفاع مساهمة الوكالة إلى 28 و29 بالمائة بعد أن كان في حدود 20 و25 بالمائة مع تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي في حدود 100 بالمائة بكل النشاطات أو (نسبة الفائدة 0 بالمائة)، إلى جانب منح أصحاب هذه المشاريع بعض الإعانات المالية تتمثل في قروض بدون فائدة بمبلغ 500000 دج لإقتناء عربة ورشة للحاملين شهادة التكوين المهني، أو للكراء و بمبلغ 1000000 دج لإنشاء مكاتب جماعية للحاملين شهادة جامعية كالأطباء والمحامين، و إمتيازات جبائية خلال مرحلة الإستغلال كإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات لمدة 3 سنوات كما تصل إلى 6 سنوات في المناطق الخاصة والهضاب العليا و 10 سنوات بمناطق الجنوب، والإعفاء من كفالة حسن التنفيذ للنشاطات الحرفية وترميم الممتلكات الثقافية، الى جانب تمديد الإعفاء من الضريبة الجزافية إلى 10 سنوات بمناطق الجنوب مع منحهم تمديد اخر لمدة سنتين عند تعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل بمدة غير محددة، و عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي في حدود 70 بالمائة خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي، و 50 بالمائة خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي، و 25 بالمائة خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي وبالتالي هذا ما حفز الشباب البطال على البحث عن وظيفة من خلال إنشاء هذا نوع من المؤسسات، مما أدى إلى زيادة حجمها خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة.

أما خلال الفترة الأخيرة (2014-2017) انخفض حجم إنجاز هذه المشاريع ليس فقط بالولاية وإنما على المستوى الوطني، لأن إيرادات الدولة إنخفضت خلال سداسي الثاني من سنة 2014. كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): المشاريع الممولة ومناصب الشغل التي حققتها. الوحدة: عدد المشاريع ومناصب الشغل.

نوع القطاع.	المشاريع الممولة	مناصب الشغل .
INDS (الصناعة).	94	334
SER (الخدمات).	885	2308
PL (المهن الحرة).	36	91
ART (الحرف والصناعة التقليدية).	165	532
MAINT (الصيانة).	7	18
BTP (البناء والأشغال العمومية)	288	746
AGR (الفلاحة).	79	193
BTPH (الأشغال العمومية المتعلقة بالري).	15	62
PECHE (الصيد البحري).	1	2
HYDR (الري).	0	0
TV (نقل المسافرين).	117	278
TM (نقل السلع المختلفة).	397	806
TF (نقل المواد الغذائية المحتاجة للتبريد).	156	319

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مما يمكن إستنتاجه أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات و مناصب الشغل التي تحققها، والدليل كل من قطاع الخدمات والأشغال العمومية و خدمات النقل بأنواعه خاصة نقل السلع المختلفة والحرف والصناعة التقليدية والصناعة بصفة عامة لما كان عدد المؤسسات المصغرة المحقق بها كبير أدى ذلك أيضا إلى خلق حجم كبير من مناصب الشغل، كما توجد بعض القطاعات عدد المشاريع المحققة بها كان ضئيل جدا كالصيانة و الفلاحة و الصيد البحري والري

و غيرها، مما أدى كما هو ملاحظ إلى خلق عدد ضئيل من مناصب الشغل إذ أن إنجاز مشاريع بهذه القطاعات يحتاج إلى مجهودات كبيرة وأرباحها ضئيلة وغير مضمونة، ولتشجيع الإستثمار بهذه القطاعات وجب منح المستثمرين بها مزايا مالية و جبائية إضافية مع تخفيض كل الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

الجدول رقم (29): المشاريع الممولة حسب الجنس والمستوى التعليمي . الوحدة: عدد المشاريع

المشاريع الممولة	الجنس	المستوى التعليمي						نوع التمويل	
		ذكور	أنثى	تكوين مهني	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	الثلاثي
2036	204	275	81	1255	487	142	2033	207	المختلط

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

عند تسليط الضوء على المشاريع المحققة حسب الجنس والتي كانت من طرف الجنسين معا ذكور و إناث، يلاحظ ان جنس الذكور حظي بحصة الأسد لأن جنس الإناث حسب خصوصية وتقاليد المنطقة يرغب في التوظيف بالقطاع العام وبالأخص بقطاع التربية والتعليم، أما حسب المستوى التعليمي تحقق حجم معتبر من المؤسسات المصغرة من طرف أصحاب مشاريع ذوي المستوى الثانوي والمتوسط والتكوين المهني، لأن حسب معطيات الجدول رقم 29 فالقطاع الذي تحققت به عدد كبير من المشاريع المصغرة هو الخدمات وبالأخص النقل البري بأنواعه حسب معطيات الجدول رقم 26 و خدمات (نقل السلع المختلفة) و البناء والأشغال العمومية و حجم ضئيل من طرف ذوي المستوى الجامعي و اقل عدد مشاريع كان للمتحصلين على مستوى ابتدائي كون أن من شروط قبول الملف من طرف الوكالة أن يكون يتضمن شهادة التأهيل، وبالتالي أصحاب هذا المستوى الأخير غير مؤهلين للإلتحاق بأي مركز أو معهد للحصول على شهادة تسمح لهم بتكوين مؤسسة مصغرة. و من حيث توزيعها حسب نوع التمويل فعدد المشاريع المصغرة الممولة بالتمويل الثلاثي أكبر من المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي، لأن هذا الأخير يتطلب مساهمة شخصية في حدود 70 و 71 بالمائة من مبلغ الإستثمار و التي لا تتوفر غالبا لدى معظم الشباب البطال. في الختام ما تم إستنتاجه عن واقع هذه المؤسسات على المستوى الوطني، ينطبق على واقعها على مستوى ولاية بشار و على أغلب الولايات، و هذا ما يؤكد صحة فرضية المقال.

الخاتمة:

تم المحاولة من خلال هذا المقال تسليط الضوء على واقع المشاريع المصغرة من حيث دورها في التخفيف من أزمة البطالة، والتي يعاني منها سوق العمل الجزائري بصفة عامة وسوق العمل الولائي بصفة خاصة. فالمساهمة الضئيلة لهذه المشاريع في التشغيل تبقى مرهونة بتحسين مناخ الإستثمار الجزائري وتفعيل التنويع الاقتصادي بالبحث عن بديل فعال لتوسيع وتنويع إيرادات الدولة، خلصت الدراسة الى انه وبالرغم من المساهمة الضئيلة إلا أن هذه المشاريع لها آثار إيجابية على الولاية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- (أ) زرع فكرة الاستثمار و العمل المستقل و القطاع الخاص بالمنطقة.
- (ب) منح فرصة جديدة للصناعات التقليدية و الحرفية الخاصة بالمنطقة حتى تبقى تتوارث عبر الأجيال .
- (ج) تسيير مشكلة البطالة و خلق قيمة مضافة مما يؤدي إلى الحد من الفقر و المساهمة في التنمية المحلية .
- (د) توطيد العلاقات بين أفراد العائلة و الأصدقاء و أفراد المجتمع بصفة عامة مع خلق روح التعاون المتبادل و التسيير الجماعي.
- (هـ) المساهمة في توفير مناصب شغل دائمة بالأخص للفئة البطالة التي لا مستوى لها.
- (ز) إشباع رغبات الزبائن غير المتواجدة بالسوق المحلي.

التوصيات.

- (أ) - ضرورة مضاعفة جهود الدولة نحو إستحداث طرق تمويلية حديثة من طرف البنوك لتمويل هذه المؤسسات
- (ب) - إشراف الجهاز المكلف بهذه المشاريع على إجماعات ودوريات تحسيسية تجمع كل من مسؤولي البنوك، و الجماعات المحلية، والسلطات التنفيذية مع الهيئات التي لها علاقة بإستحداث هذه المشاريع في سبيل تسهيل الإجراءات الإدارية و التمويلية أمامها ويكون ذلك بتوضيح المغزى الإقتصادي و الإقتصادي لهذه المشاريع.
- (ت) - ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة و مشتركة بين البنوك و جهاز إنشاء هذه المؤسسات، لأجل تمويل المشاريع المصغرة بالأخص القدرة على إشباع رغبات المستهلكين في السوق المحلي والمؤدية الى خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل .
- (ث) - ضرورة اعتماد الوكالة إستراتيجية إعلامية مناسبة لكل شرائح المنطقة المتعلمة وغير المتعلمة، حتى تتمكن من القيام بدورها في إنعاش الاقتصاد المحلي .
- (ج) - حث الوكالة أصحاب المؤسسات المصغرة على حضور الإجماعات و اللقاءات التي يحضرها المشرفين على الجهات المكلفة باسترجاع حقوق العامل للإستفادة من النصائح و الإرشادات التي تجعل العامل أكثر فعالية داخل المؤسسة.
- (ح) - ضرورة تنظيم إجراءات تنسيقية بين المشاريع الكبيرة و الصغيرة من طرف الدولة لتوزيع الأعمال بينهم، و حتى تستطيع هذه الأخيرة أن تكون عنصر مكمل للمؤسسات الكبيرة من حيث نشاطاتها.
- (خ) - لابد من إعادة النظر في الشروط المفروضة من طرف الوكالة للحصول على الموافقة، على رأسها مدة تسديد القروض مع إعادة النظر فيما يخص منح شهادة التأهيل بشكل أوضح مع ضرورة النظر في الزامية الشهادة أو الدبلوم في الملف حتى تكون حل لكل شرائح المجتمع التي تعاني البطالة، و محاولة السماح للمؤسسات المصغرة باستغلال الأرباح لأجل توسيع هذه المشاريع لمؤسسات صغيرة و متوسطة .
- (د) - ضرورة إيجاد حل مستعجل للمأزق المالي بمحاولة البحث عن بديل لتمويل هذه الوكالة حتى لا تتخلى عن دورها الذي أنشئت من أجله، و يكون ذلك بتحفيز كل أنواع الإستثمارات المحلية والأجنبية بالأخص في القطاع السياحي للإستفادة من مداخيل السياحة الصحراوية في تغذية إيرادات الدولة.

المراجع باللغة العربية:

1. محمد زيدان، (2002)، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التقليدية والحرفية، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 08-09 أبريل، الاغواط - الجزائر، جامعة عمار ثلجي
2. عمر صخري، (1993)، اقتصاد المؤسسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص28.
3. النجا عبد الوهاب، (2005)، البطالة، الاسكندرية، مطبعة الاسكندرية، ص-ص 43-65.
4. خالد محمد الزواوي، (2004)، البطالة في الوطن العربي، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، ص19.
5. أبو رضوان عماد، (2006)، التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي.
6. الجريدة الرسمية، (2017)، القانون رقم 02-17، العدد 02، ص02.
7. الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz
8. المعهد العربي للتخطيط، (2020)، تنمية المشاريع الصغيرة - http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4
9. مبارك محمد الهادي، (2002)، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 08-09 أبريل، الاغواط، جامعة عمار ثلجي.
10. مبارك محمد الهادي، (1999)، المؤسسة المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة منتوري، قسنطينة، ص-ص 132-133
11. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الاسكندرية، الدار الجامعية للكتب الاسكندرية، 1997، ص-ص 299، 298.
12. وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، (2018)، بشار.
13. ماهر أحمد، (2000)، تقليل العمالة، الاسكندرية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ص352.

14. أحمد عبد الرحمان يسري، (2000)، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، القاهرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص-ص 41_42.
15. خالد الخطيب، و خليل الرفاعي، (2006)، المنشآت الصغيرة في الاردن أهميتها والمعوقات التي تواجهها واساليب تمويلها . ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . 17-18 أبريل، الشلف: جامعة حسنية بن بوعلي.
16. أحمد بوسهمين، فراجي بلحاج، (2006)، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، 24-25 أبريل، بشار، المركز الجامعي
17. نظيرة قلادي، محمد الامين وليد طالب، دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001-2011)، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2001، 11-12 مارس 2013 سطيف، مدارس الدكتوراة، جامعة فرحات عباس، ص-ص 13-15.
18. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والاعمال صغيرة الحجم، الاردن، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 07.
19. كاسر نصر المنصور، و جواد شوقي ناجي، (2000) ادارة المشوعات الصغيرة، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ص-ص 41-42.
20. الوزاني خالد، الرفاعي واصف، (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، عمان -الاردن، دار وائل للنشر، ص 268.
21. محمد صالح الحناوي، محمد فريد صحن، (2000)، مقدمة في المال والاعمال، القاهرة، الدار الجامعية للطبع، النشر والتوزيع، ص 64.
22. محمد زيدان، (2003)، واقع قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر واستراتيجية تربيته، ملتقى دولي حول واقع وأفاق الصناعات التقليدية في الجزائر، 20-21 ديسمبر، بشار المركز الجامعي

References in English

- 1.DPAT,1999, Bulletin Statistique, Bechar
- 2.DPAT,1997, Bulletin Statistique Bechar
- 3.DPAT, 2000, Bulletin Statistique, Bechar
- 4.DPAT, 2002, Bulletin statistique, Bechar
- 5.DPAT, Bechar, 2003, Bulletin statistiqu, Bechar
- 6.L'ANSAJ, 2006, Statistiques des dossiers finances, Bechar
- 7.David Beg, Stanley ficher et Rudiger, 2002 ,Macro Economie , Paris, Edition Dando
- 8.Aicha Bekadour و Le role des banques dans le financement des PME،(2006) ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 24-25 ابريل، بشارالمركز الجامعي